جامعة كربلاء- كلية الادارة والاقتصاد
قسم المحاسبة – الدراسات العليا

2017-2016

تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية

الاستاذ المساعد الدكتور
اسعد محمد علي وهاب العواد

مفهوم التدقيق

- أصل الكلمة اللاتيني الاستماع Audit للاطمئنان على صحة العمل والحسابات قديماً ، وكان الهدف هو الفحص من أجل التأكد من المصداقية للعمل .
- تطورت هذه العملية مع تأثرها بالمتغيرات الاقتصادية وحجم المنشآت وأنواعها وتعدد عملياتها وتعقدها ، وأصبح الهدف هو الفحص والتحقق
- مع زيادة التطور وتسارعه ، أصبح الأمر يتطلب كل من الفحص والتحقق والتقرير عن هذا العمل .

المكونات الرئيسية لعملية التدقيق

ما هي المكونات الرئيسية لعملية التدقيق ؟؟

تعتبر عملية الفحص ثم عملية التحقق ثم عملية التقرير هي المكونات الرئيسية لعملية التدقيق سواء كان في السابق أم في الوقت الحاضر .

هل هناك اختلاف بين المكونات الرئيسية لعملية التدقيق في السابق والحاضر ؟؟

في كلا الحالتين نحتاج لهذه المكونات ولكن في العصر الحاضر تطورت هذه المكونات مع تطور الحياة الاقتصادية عما كان في السابق وهذا هو الاختلاف .

تعريف التدقيق

يمكن من خلال مكونات التدقيق التعرف على مفهومه :

إذاً التدقيق هو عملية فحص أو بحث عن أدلة وتقييم (تحقق) لهذه الأدلة بصورة موضوعية من أجل الخروج برأي عن مدى موثوقية البيانات المالية وغير المالية ، ويقوم بهذه العملية شخص أو (أشخاص) مؤهل ومستقل عن معدي البيانات وعن المستفيدين من هذه المعلومات بشكل مباشر ،ثم إصدار تقرير حول هذه البيانات لغرض زيادة موثوقيتها وبالتالي زيادة فائدتها ومدى الاعتماد عليها

الفرضية التي تقوم عليها عملية التدقيق

تقوم عملية التدقيق بكاملها على فرضي أساسية وهي أن ***البيانات المالية وغير المالية المعدة من قبل إدارة للمؤسسة تفتقر للموثوقية الكاملة*** التي تمثل أساساً يعتمد عليه في عملية اتخاذ القرارات المختلفة .

فالمستخدم الداخلي للبيانات أو المستخدم الخارجي للبيانات على حد سواء يبحثون عن درجة الثقة التي تحققها البيانات وكيف يمكن زيادتها .

كيف يمكن زيادة الثقة في البيانات ودرجة الاعتماد عليها من قبل المستخدم الداخلي للبيانات ؟؟

يعتمد **المستخدم الداخلي** على نظام الرقابة الداخلية في المنشأة لزيادة الثقة ودرجة الاعتماد على البيانات المالية وغير المالية ، وتعتبر وظيفة التدقيق الداخلي إحدى الركائز الأساسية لنظام الرقابة الداخلية .

الفرضية التي تقوم عليها عملية التدقيق

أما المستخدم الخارجي للبيانات المالية وغير المالية فهم لايعتمدون على ما تعده الإدارة من بيانات بل يحتاجون لجهة ذات كفاءة واستقلالية تامة عن الإدارة من أجل زيادة الثقة ودرجة الاعتماد على البيانات .

ويفترض أن تكون هذه الجهة الخارجية أيضاً ذات تأهيل علمي وعملي بدرجة كبيرة تمكنها من القيام بالمهمة المطلوبة منها (عملية التدقيق) على أحسن حال **وهذا ما يقصد به الكفاءة** .

أما **الاستقلالية** فيقصد بها الاستقلال المادي فلا ترتبط الجهة التي تقوم بالتدقيق بأية روابط مادية قد تؤثر على استقلاليتها هذا من جانب ، ومن جانب أخر أن تكون مستقلة ذهنياً عن أي جهة وتعطر الرأي بكل موضوعية ودون تحيز لطرف معين .

تعريف التدقيق من زاوية أخرى

عُرف التدقيق بأنه عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة تتعلق بتأكيدات الإدارة الخاصة بالبيانات ،وتقييم هذه الأدلة بصورة موضوعية ،من أجل التحقق من مدى مطابقة هذه التأكيدات للمعايير المحددة ثم توصيل النتائج للأطراف ذات العلاقة .

الأمور التي يركز عليها تعريف التدقيق :

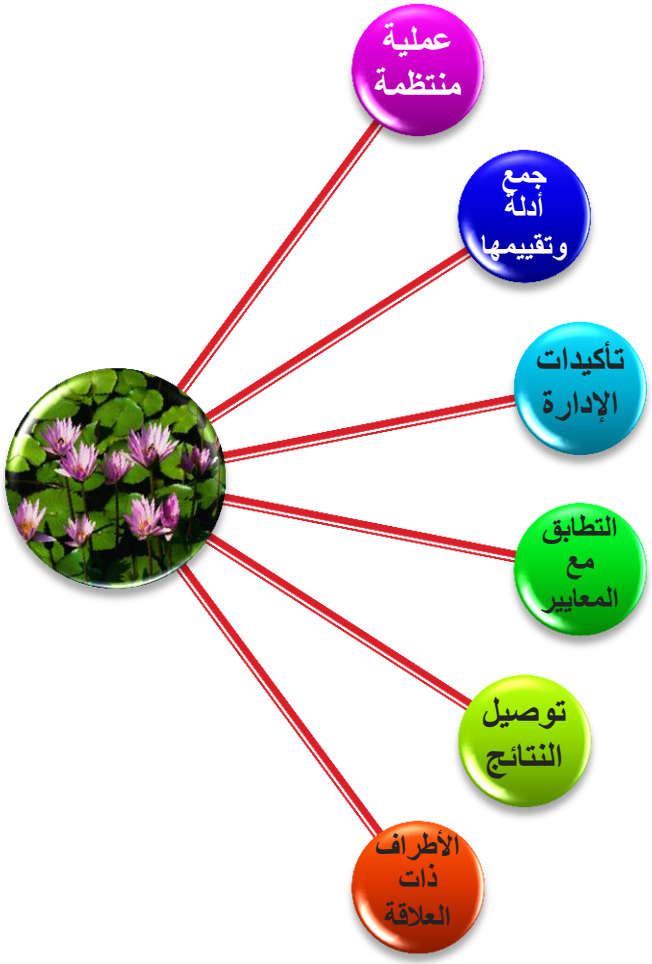

الأمور التي يركز عليها تعريف التدقيق :

1. **التدقيق عملية منتظمة** : فهي عملية مخططة ومنطقية وتتكون من خطوات محددة وليست عشوائية .
2. **الحصول على أدلة وتقييمها بصورة موضوعية :** حتى تتم خدمة الأطراف ذات العلاقة دون تحيز لا بد من جمع الأدلة وتقييمها للحصول على النتائج .
3. **تأكيدات الإدارة :** إن إعداد البيانات المالية وما تشمله من قوائم مالية مختلفة هي مهمة الإدارة ،وهذا يعني أن الإدارة عندما تقوم بذلك فهي تؤكد للآخرين مسؤوليتها عن محتويات هذه القوائم وهذا ما يسمى بتأكيدات الإدارة

تأكيدات الإدارة

الأمور التي يركز عليها تعريف التدقيق :

تأكيدات الإدارة :

ماذا تشمل تأكيدات الإدارة ؟؟

تشتمل تأكيدات الإدارة على عدة أمور مهمة جداً للمدقق وهي :

- **الوجود أو الحدوث :** الأصول والالتزامات موجودة وناتجة عن عمليات حدثت فعلاً ولا تحتوي أي بيانات غير حقيقية ولم تضخم الحسابات .
- **الاكتمال :** ومعناه أن البيانات المالية تعكس جميع العمليات والحسابات التي حدثت بدون استثناء والبنود لم تخفض أو تحذف .
- **الحقوق والالتزامات :** أي أن جميع الأصول مملوكة للمنشأة وأن جميع الالتزامات مطلوبة من المنشأة

الأمور التي يركز عليها تعريف التدقيق :

- **التقييم والتوزيع (التخصيص) :** جميع الحسابات المسجلة في القوائم المالية مسجلة بالقيمة الصحيحة وحسب المعايير المعمول بها .
- **الإفصاح والعرض :** تم الإفصاح عن جميع البنود الهامة بشكل كافي ومناسب ووفق المعايير المعمول بها .

لماذا يهتم المدقق بهذه التأكيدات ؟؟

تعتمد خطة المدقق في عملية التدقيق على هذه التأكيدات ليجمع الأدلة الكافية والمناسبة المتعلقة بالبيانات المالية وبتأكيدات الإدارة ومن ثم إعطاء الرأي في ذلك

الأمور التي يركز عليها تعريف التدقيق :

4. **التطابق مع المعايير**: لابد من أن تقوم الإدارة بإعداد البيانات وفق معايير دولية أو مقبولة قبولاً عاماً ويتأكد المدقق من تطبيق ذلك.
5. **توصيل النتائج:** لا معنى لعملية التدقيق بدون تقييم النتائج وإعداد التقرير بالشكل المناسب وتوصيل ذلك للأطراف ذات العلاقة لاتخاذ القرارات .
6. **الأطراف ذات العلاقة:** لابد للمدقق أن يراعي أن هناك أطراف عدة تنتظر تقريره ورأيه بخصوص عمل الإدارة للمنشأة وعلى ذلك لابد من أن يوصل النتائج لهذه الأطراف حسب احتياجاتها وفي الوقت المناسب

التطور التاريخي للتدقيق :

يرتبط التدقيق بالوكالة ، فعندما يوكل طرف صاحب ملكية طرف أخر بالقيام بعمل تكون هنالك حاجة لطرف ثالث ليطمئن صاحب الملكية بقيام الموكل بالعمل وفق الشروط المتفق عليها ، وقام بهذا العمل المصريون القدماء واليونانيون والرومان حيث كانوا يفحصون السجلات من خلال أشخاص يعينون لذلك .

ومع بدء الشركات ذات المسؤولية المحدودة وقيام عدد من المالكين بإدارة العمل استدعى ذلك قيام طرف يطمئن المالكين غير المطلعين على العمل وحمايتهم من أي سوء استخدام لأموالهم أو إستخدام الأموال لمصالح خاصة .

يتبع مراحل التطور التاريخي للتدقيق:

أما مرحلة ظهور الشركات الكبيرة والإدارات ذات الخبرة المهنية والمعقدة وفصل الملكية عن الإدارة ظهرت الحاجة للعمل المحاسبي والتدقيق لسد الاحتياجات المتزايدة لسوق الأعمال ، وبهذا الشكل تطورت القوانين والتشريعات المتعلقة بالأعمال وواكبها تطور في مهنتي المحاسبة والتدقيق .

ما هي أهداف التدقيق في المراحل الأولى له وكيف تطورت؟؟

كان الهدف الأول للتدقيق هو التركيز على الأخطاء والغش لذا كان يتم اختيار المدققين من ذوي السمعة الحسنة والأمانة والاستقلالية الذهنية

ومع ظهور الشركات المساهمة وتزايد الطلب على مهنة المحاسبة والتدقيق أصبح الاهتمام بالتقارير المالية وإعدادها وفق خصائص موحدة ، وزاد من هذا الأمر حدوث الانهيارات في الأسواق المالية مما غير من الهدف

يتبع تطور أهداف التدقيق :

لعملية التدقيق لتصبح أكثر تطوراً من السابق خاصة في أميركا وبريطانيا ***وركزت المهنة على ما يلي:***

1. التحول من التدقيق التفصيلي الكامل إلى التدقيق باستخدام العينات .
2. التركيز على نظام الرقابة الداخلية وربط الاختبارات التي يقوم بها المدقق بنتيجة التقييم لنظام الرقابة الداخلية .
3. تراجع التركيز على اكتشاف الأخطاء والغش .

العوامل التي أدت لزيادة الطلب على مهنة التدقيق:

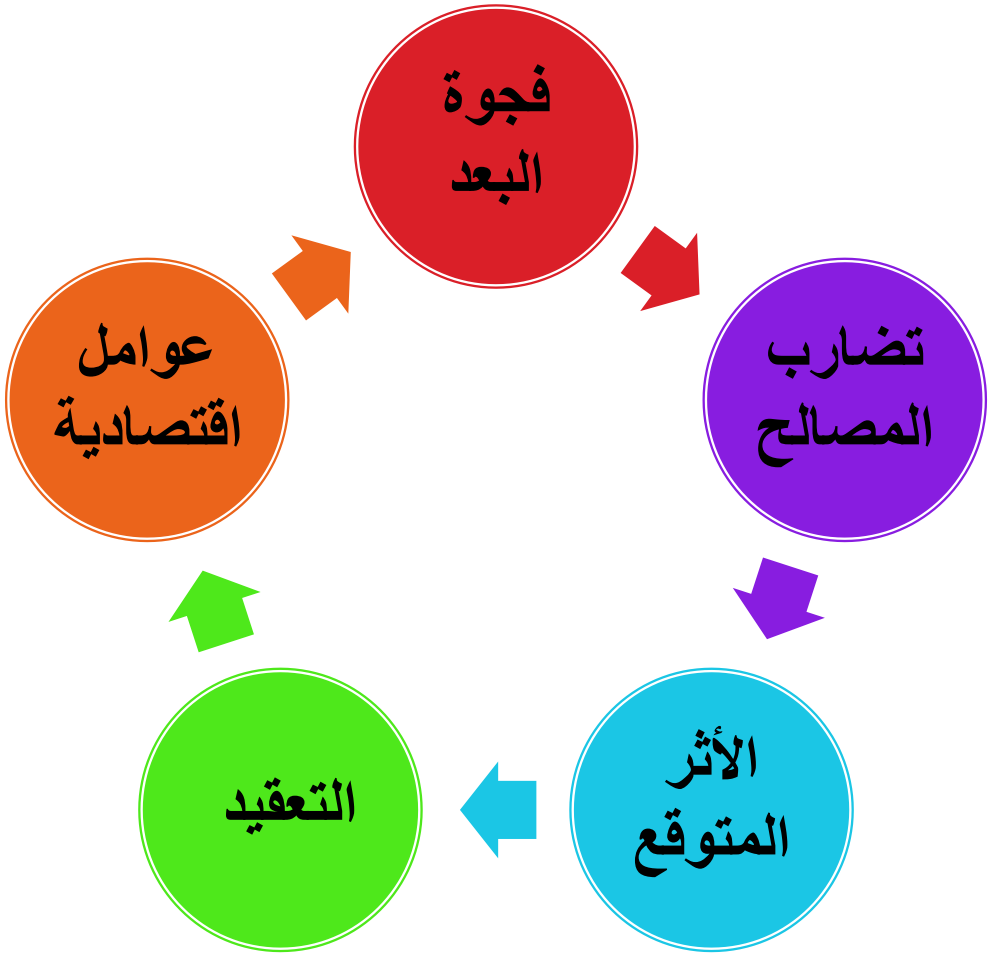

العوامل التي أدت لزيادة الطلب على مهنة التدقيق:

1. **فجوة البعد :** هي الفجوة بين الإدارة والمساهمين والأطراف الأخرى الخارجية التي تعتمد على البيانات التي أعدتها الإدارة .

إذا حالة عدم الموثوقية في البيانات المالية ودرجة الاعتماد عليها وعملية التوكيل من طرف لأخر هي وراء حدوث هذه الفجوة ، ونظراً لكبر حجم العمليات وتعقيدها وفصل الملكية عن الإدارة كل ذلك يؤدي لتزايد هذه الفجوة .

العوامل التي أدت لزيادة الطلب على مهنة التدقيق: ما هي أبعاد هذه الفجوة ؟؟

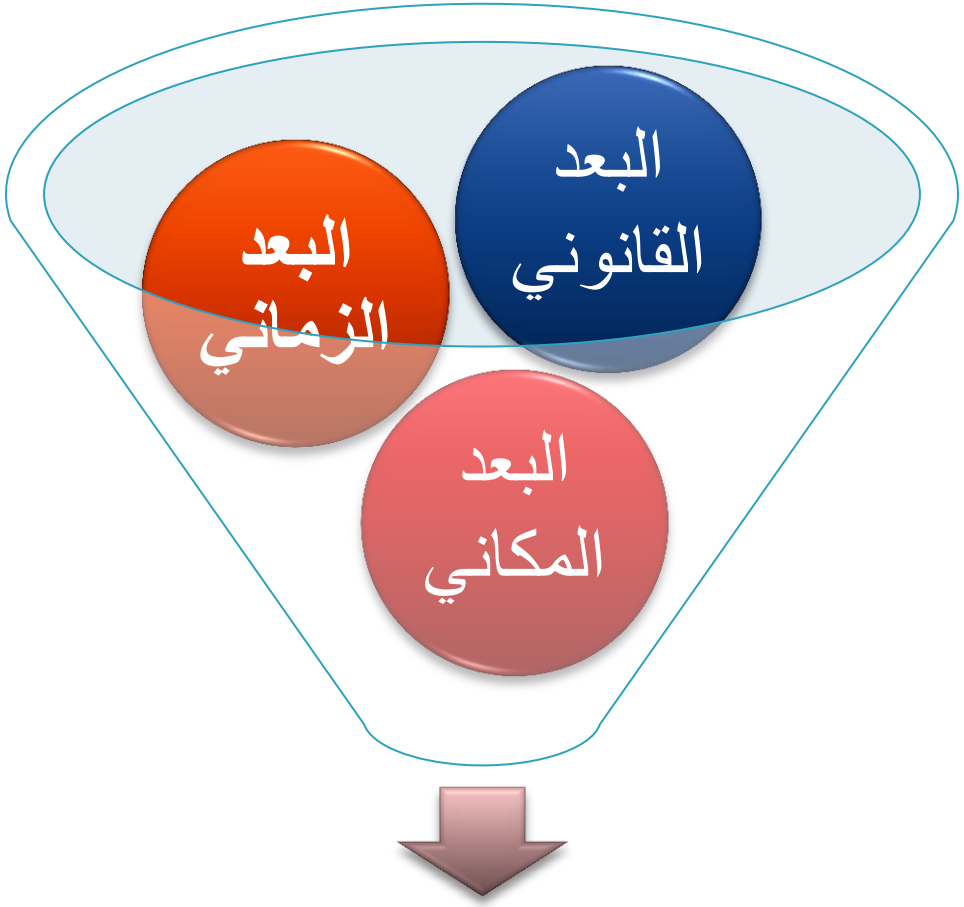

أبعاد هذه الفجوة ؟؟

1. **البعد المكاني** : ينتشر مستخدمو البيانات في مناطق مختلفة متباعدة عن الإدارة التي تعد البيانات .
2. **البعد الزماني** : فالبيانات المالية تعد وتقدم على أساس سنوي وتقدم في فترة محددة .
3. **البعد القانوني** : فلا يمكن لمستخدمي البيانات الإطلاع على الدفاتر والسجلات والمستندات المؤيدة للعمليات لأن ذلك الأمر غير عملي من ناحية ويلحق الضرر بالمنشأة والمستفيدين أيضاً .
4. **بعد التكلفة** : يحتاج الإطلاع علي الدفاتر والسجلات إلى تكلفة عالية مما يؤثر على الجميع .

ما هو دور المدقق في تقليص فجوة البعد بين الإدارة والمستخدمين للبيانات ؟؟

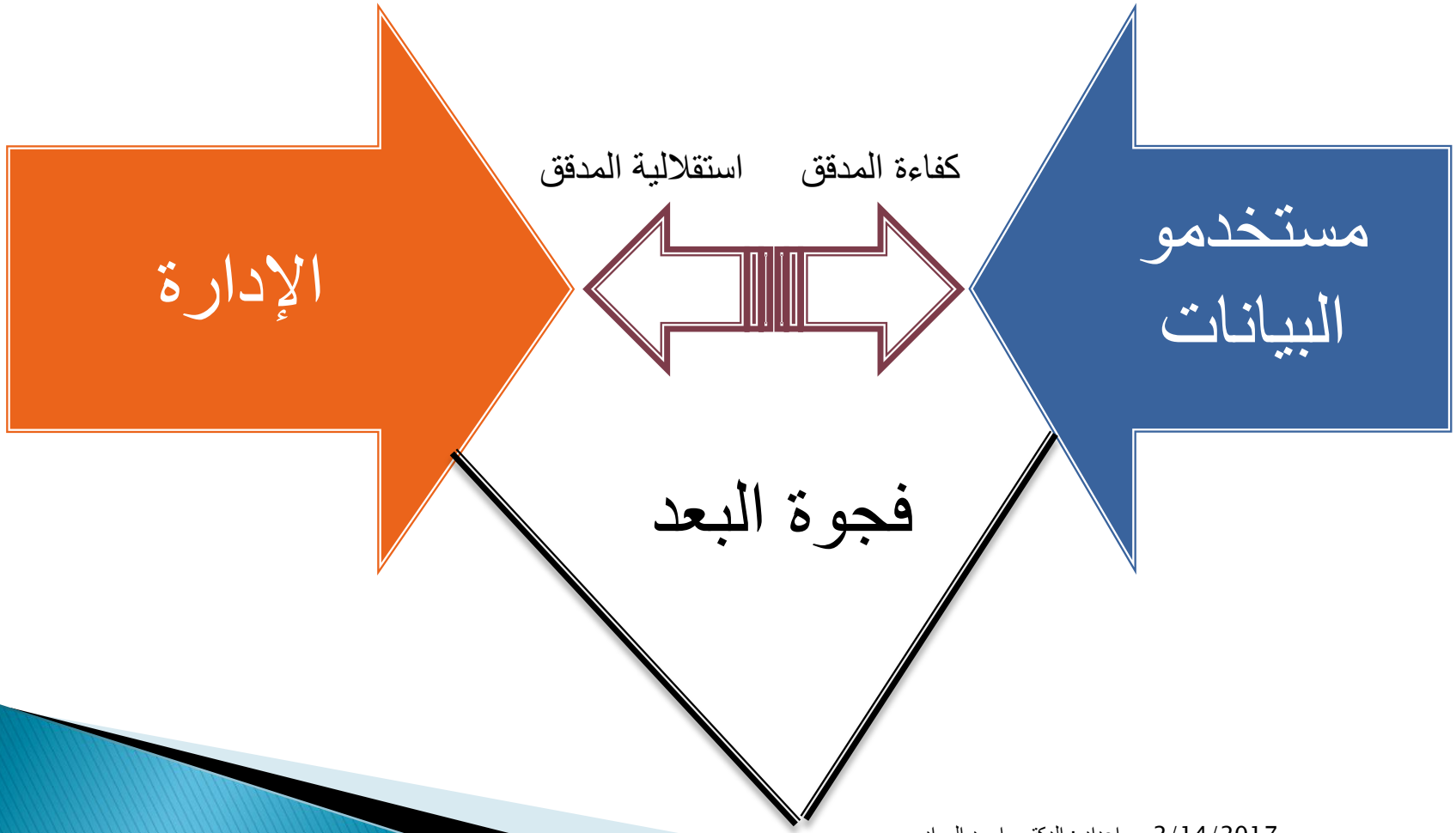

العوامل التي أدت لزيادة الطلب على مهنة التدقيق:

2. تضارب المصالح: تتعدد الفئات المستفيدة من البيانات المالية وكذلك تتعدد استخدامات هذه البيانات المالية وتتنوع المصالح من وراء ذلك مما يجعل هناك نوع من التضارب في المصالح ولهذا تلجأ هذه الفئات لجهة ثالثة مستقلة ومحايدة تقدم رأيها دون تحيز لطرف على حساب طرف أخر .

ما هي أنواع التضارب الذي يحدث في المصالح بين الأطراف ؟؟

- هناك تضارب رئيسي بين الإدارة والمساهمين ويمثل التضارب الرئيسي بينهما .
- وهناك تضارب آخر بين الشركة وبين المستخدمين الآخرين للبيانات مثل المقرضين والدائنين والجهات الحكومية .

العوامل التي أدت لزيادة الطلب على مهنة التدقيق:

3. **الأثر المتوقع:** تعتبر نتيجة العمل المحاسبي هي المقصد الأخير من هذه العملية ويتم توصيل النتائج للمستفيدين منها لتسهيل عملية اتخاذ القرارات ولكن يتطلب أن تتميز المعلومات التي يتم توصيلها للمستفيدين **بالملائمة والمصداقية حتى يكون لها أثر ويكون ذلك الأثر في الاتجاه الصحيح** ، ولا يتم ذلك إلا بوجود جهة ثالثة تتمتع بالكفاءة والاستقلالية لتعطي الرأي في ملائمة ومصداقية هذه البيانات وتطمئن متخذي القرارات .

العوامل التي أدت لزيادة الطلب على مهنة التدقيق:

4. **التعقيد:** زاد التعقيد في عمل المحاسبين بسبب التطور في العمليات الاقتصادية والمعالجات المحاسبية والمتطلبات القانونية ومتطلبات تطبيق المعايير المحاسبية ، وهذا كله قد يؤدي إلى الوقوع في الأخطاء وتقديم بيانات غير صحيحة ، وعملية التدقيق تخفض من هذا الاحتمال وتساعد على دقة البيانات المالية وملائمتها للمستفيدين .

العوامل التي أدت لزيادة الطلب على مهنة التدقيق:

5. عوامل اقتصادية : هناك بعض العوامل التي أدت لزيادة الطلب على التدقيق ويمكن تلخيصها فيما يلي:

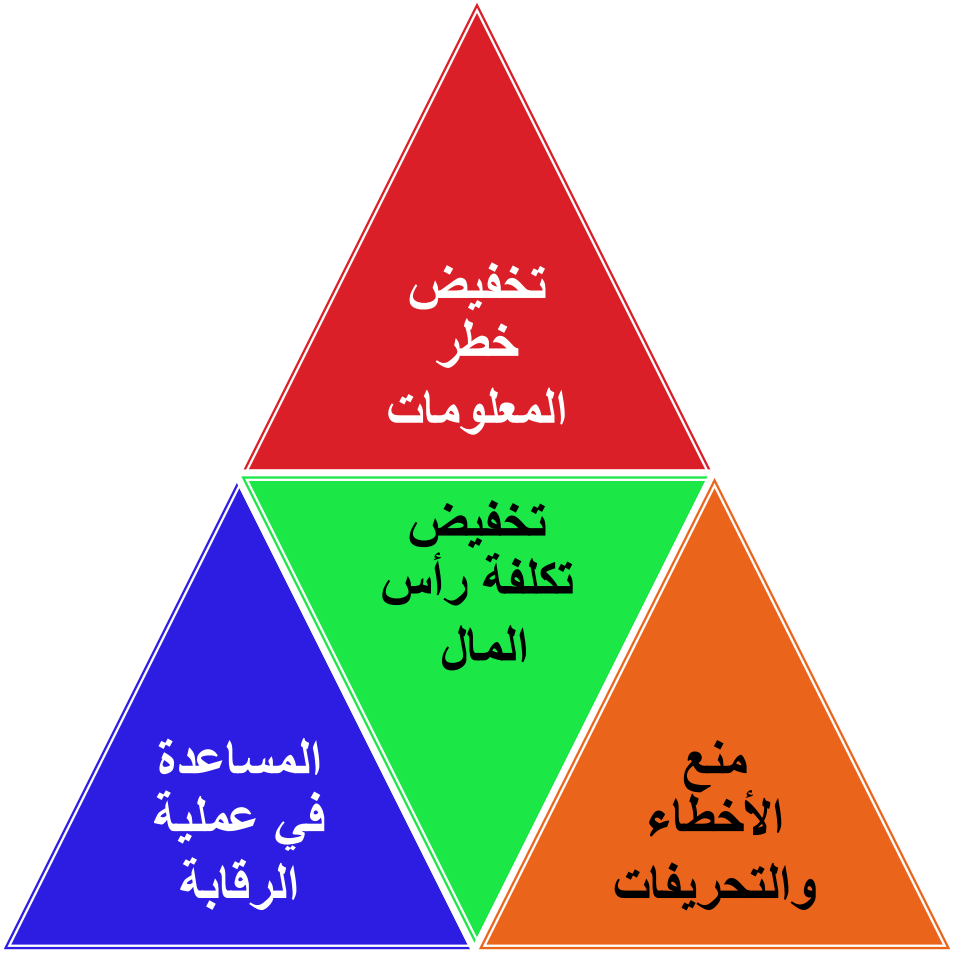

5. عوامل اقتصادية : هناك بعض العوامل التي أدت لزيادة الطلب على التدقيق ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1. **تخفيض خطر المعلومات** : ويقصد به خوف مستخدمين المعلومات من الاعتماد على هذه المعلومات المقدمة من جهة أخرى وهذا الخوف يمثل المخاطر التي تتعلق بالاعتماد على المعلومات .

ما هي الأسباب التي ينتج عنها خطر المعلومات ؟؟

يمكن أن ينتج خطر المعلومات من الأسباب التالية

1. **صعوبة الوصول للمعلومات مباشرة من معديها ، فالذين يعدون المعلومات ليس لهم صلة مباشرة بمستخدميها الخارجيين .**
2. **المصالح الشخصية لمن يقوم بتحضير المعلومات وإمكانية التحيز .**
3. **توسع المنشآت وزيادة العمليات فيها وبالتالي زيادة حجم المعلومات المقدمة مما يؤدي إلى احتمال وجود أخطاء أو تحريفات .**
4. **تعقيد العمليات المالية والمحاسبية خاصة التبادلية بين الشركات وعمليات الدمج والاتحاد بين الشركات وغيرها .**

5. عوامل اقتصادية : هناك بعض العوامل التي أدت لزيادة الطلب على التدقيق ويمكن تلخيصها فيما يلي:

2. **تخفيض تكلفة رأس المال** : ترتبط المخاطرة بالعائد ومن ثم كلما انخفضت المخاطر (بسبب مصداقية البيانات) أمكن الحصول على قروض بمعدلات فائدة أقل .

كلما قلت المخاطرة التي يمكن أن يتحملها المستخدم (المقرض) كلما قبل بمعدل عائد أقل .

3. المساعدة في منع الأخطاء والتحريفات وعدم الكفاءة من خلال تعيين مدقق يعمل على كشف مثل هذه الأعمال .
4. المساعدة في عملية الرقابة وإدخال التحسينات على العمل من خلال عملية التدقيق المنتظمة والتي تبين نقاط الضعف وتُعد تقرير بذلك .

أهداف التدقيق :

تنبع أهمية التدقيق من أهمية لتلبية احتياجات المجتمع ويتوقع أن تتطور هذه المهنة مع تطور المجتمع ، ومن هنا يمكن التمييز بين مراحل مرت بها مهنة التدقيق متأثرة بالبيئة المحيطة بها ويمكن توضيح أهداف التدقيق حسب المراحل المختلفة كما يلي :

1. **مرحلة ظهور التدقيق** :حيث التدقيق الإلزامي وتمثلت أهداف التدقيق بشكل رئيسي في اكتشاف الأخطاء والغش والأخطاء الفنية والأخطاء في المبادئ .
2. **مرحلة ما بين 1920 حتى 1960** : مواجهة توقعات المجتمع غير المعقولة وتبني دور المثقف للمجتمع عن المسؤوليات المعقولة وكما تفهمها المهنة (بيان أن مسؤولية اكتشاف الأخطاء والغش هي مسؤولية الإدارة وليس المدقق وأن مسؤولية المدقق في هذا هي محدود وثانوية .

يتبع

أهداف التدقيق :

وأن هدف التدقيق الأساسي هو إضفاء المصداقية على البيانات المالية .

3. **مرحلة ما بعد الستينات من القرن العشرين**: طالب المجتمع بشكل كبير بضرورة أن تتبنى المهنة موقف أكبر في مسألة اكتشاف الأخطاء والغش ، إلا أن المهنة أبقت على الموقف السابق في أن دورها يقتصر على التأكيد بأن البيانات المالية تخلو من الانحرافات المادية (الجوهرية)وأن المهنيين يضعون في خططهم ما يمكن أن يوصلهم لذلك .

هل مطلوب من المراجع أن يعطي رأي أم شهادة ، وما الفرق بينهما ؟؟

على المراجع أن يعطي رأياً وليس شهادة ويرتبط ذلك بمسؤولية المدقق وأهداف التدقيق .

أهداف التدقيق : (الشهادة أم الرأي)

الشهادة : تعني التأكد التام المطلق بعد الإطلاع على البينات(الأدلة) القطعية، ومعنى ذلك صحة البيانات وخلوها من أي نوع من أنواع الانحرافات سواء المادية أو غير المادية .

أما الرأي : فيعني أقل قطعية من الشهادة حيث يعتمد الرأي على الحكم المهني .

وتضمنت القوانين في البداية أمور تتعلق بتدقيق الحسابات ، حيث كان تقرير المدقق يسمى شهادة وكانت تتعلق بصحة البيانات المالية حيث كان المدقق يذكر (نشهد بأن البيانات المالية تعطي صورة حقيقية وصحيحة) لذا كان دوره يركز على اكتشاف الأخطاء وكان مستخدمو البيانات المالية يتوقعون منه اكتشاف الأخطاء والغش وخلو البيانات بعد التدقيق من ذلك تماماً ، ولكن مع تطور مهنة التدقيق تطورت الأهداف

أهداف التدقيق : (الشهادة أم الرأي)

فأصبحت تركز على التقرير ومحتوياته ومدلولاته ، وأصبح التقرير يشتمل على ثلاث فقرات وليس شهادة ويقول فيه (برأينا فإن البيانات المالية تعطي صورة حقيقية وعادلة - تظهر بعدالة -) المعيار رقم 700 الذي بين تقرير المدقق المطول والمكون من ثلاث فقرات رئيسية ، وأوضح أن المدقق يمكن أن يستخدم عبارة (تعطي صورة حقيقية وعادلة أو تُظهر بعدالة) وهذا يتوافق مع الهدف الرئيسي لعملية التدقيق وهو حسب معايير التدقيق الدولية (إعطاء تأكيد معقول بأن البيانات المالية خالية من الإنحرافات المادية) وكذلك معيار التدقيق الدولي رقم 700 المعدل والذي يسري العمل به ابتدأ من 31/12/2006 حيث عدل تقرير المدقق ليشمل خمس فقرات وبقيت نفس الفقرات الخاصة بالرأي .

أهداف التدقيق : (الشهادة أم الرأي)

كل ذلك يبين أن المدقق مطلوب منه أن يعطي تأكيد معقول وليس مطلق ، فهو مطمئن لقارئ البيانات المالية وليس ضامناً له بخلو البيانات من الأخطاء والغش .

فلا يعقل أن يقدم المدقق شهادة على البيانات المالية ولا أن يعطي تأكيد قطعي بأن البيانات المالية صحيحة .

وبين المعيار رقم 200 من المعايير الدولية الأسباب التي لايمكن معها أن يعطي المدقق تأكيد مطلق وتشمل ما يلي :

1. استخدام المدقق للعينات في التدقيق بدلا من التدقيق الكامل التفصيلي مما يقلل من إمكانية الحصول على تأكيد مطلق .
2. وجود المحددات المتوارثة في أي نظام محاسبي أو نظام رقابة داخلية

أهداف التدقيق : (الشهادة أم الرأي)

حيث هي من صنع الإنسان مما يجعلها تعاني من نواقص ومحددات تجعلها عاجزة عن منع أو اكتشاف كافة الإنحرافات ، ومن أهم هذه المحددات إمكانية التواطؤ بين بعض الأطراف أو تخطي الإجراءات وتحقيق مصالح شخصية ، والتطورات التكنولوجية والتكلفة والعائد لكل نظام .

3. معظم أدلة التدقيق إقناعية وليس قطعية حيث تعتمد على الحكم المهني للمدقق خاصة فيما يتعلق بكفايتها وحجيتها وملائمتها .
4. استخدام الحكم المهني للمدقق بشكل كبير جداً في عملية التدقيق ، علاوة على اعتماد مهنة المحاسبة على الحكم المهني في كثير من الحالات مثل التقديرات المحاسبية ، والمدقق يعتمد في قبول العملية ثم جمع الأدلة في المراحل المختلفة ثم تقييم الأدلة وإصدار الرأي كل يعتمد على الحكم المهني للمدقق .

توقعات مستخدمي البيانات المالية ورغباتهم الخاصة بأهداف التدقيق

تمثل عملية التدقيق للمجتمع سلعة يجب أن تشبع رغبات واحتياجات مختلف أفراد المجتمع رغم اختلاف توقعاتهم ورغباتهم **فمنها الصريح ومنها الضمني والتي تتعلق بأهداف التدقيق** وعلى المدقق أن يواجه هذه التوقعات .

ما هو مصدر هذه التوقعات ؟؟

تعتبر المصالح الشخصية والخاصة بمستخدمي تقرير المدقق هي المصدر والموجه لهذه التوقعات فهم يتوقعون عملية التدقيق كأي سلعة يجب أن تشبع الرغبات الخاصة بأي منهم أو جزء منها على الأقل على الرغم من أن هذه السلعة لن تتناسب مع رغبات الجميع بنفس المستوى ، ونفس الشيئ ينطبق على المنتجين حيث لا يمكنهم تحقيق رغبات كل المستفيدين

توقعات مستخدمي البيانات المالية ورغباتهم الخاصة بأهداف التدقيق

هل يمكن قياس توقعات المجتمع (مصالح المجتمع)وكيف؟؟

هناك إجماع على أن هذه المصالح غير موحدة **ولا يمكن قياسها** فبعضها واضح وبعضها غير واضح وبالتالي فهي **متناقضة** .

هل تحدث عملية التطور في مهمة التدقيق تغير في المصالح ؟؟

لن تحدث عملية التطور في عملية التدقيق في المستقبل تغيرات في المصالح الخاصة بالمجتمع **فالتناقضات في هذه المصالح سيستمر** .

كيف يمكن للمدقق التعامل مع هذه التناقضات والمصالح المختلفة؟؟

على المدقق أن **يختار زبائنه أو عملائه بوضوح ثم يحدد التناقضات قدر الإمكان ثم يقوم بمهمته بشكل يحاول تجنب هذه التناقضات**

توقعات مستخدمي البيانات المالية ورغباتهم الخاصة بأهداف التدقيق

كيف ينظر لمهنتي التدقيق والمحاسبة في خدمتها لمصالح المجتمع وخدمة مصلحة أعضائها ؟؟

تعتبر كلا المهنتين المحاسبة والتدقيق **مهمة لتلبية رغبات مستخدمي** البيانات وكذلك **الرغبات الاجتماعية والاقتصادية لأعضائهما** .

كيف يمكن للمهنة أن تستمر في خدمة المجتمع وتقبل خدماتها بفاعلية ؟

بمراعاة أخلاقيات المهنة وتطبيق المعايير المهنية والالتزام بذلك

(من خلال الحياد والاستقلالية وتقديم مصلحة المخدومين على المصالح الشخصية عند التضارب في المصالح)

فجوة التوقعات :EXPENTIONS GAP

ماذا يقصد بفجوة التوقعات ؟ وما أسباب حدوثها ؟

ليس هناك مفهوم محدد لفجوة التوقعات ولكن التباين والاختلاف في فهم عملية التدقيق ونتائجها والتفسيرات المختلفة حولها من قبل المستخدمين لتقرير المدقق هو ما يقود لفجوة التوقعات .

أسباب حدوث ذلك يعود لطبيعة التدقيق والمفاهيم المستخدمة من قبل المدققين عند توصيل النتائج والتي تتعرض لسوء فهم عالي من قبل الآخرين ، وذلك في حقيقته بسبب وجود الحكم المهني للمدقق في جميع مراحل التدقيق ، وعدم التأكد من كل الأطراف ، وشمول التقرير على مصطلحات ذات معاني ورموز مما يجعل التفسيرات لها تتفاوت .

فجوة التوقعات :

متى ظهرت فجوة التوقعات في مهنة التدقيق ؟وما سبب الاهتمام بها ؟

أينما وجد الاختلاف بين توقعات المدقق من عملية التدقيق وتوقعات المستخدمين لتقرير المدقق وجدت الفجوة في التوقعات ، وهذا المفهوم ظهر منذ نشأ التدقيق ويحتل ذلك حيزاً زمانياً ومكانياً بشكل دائم .

ويزداد الإهتمام بفجوة التوقعات ويزداد الجدل حولها كلما كان هناك **فشل** أو **تعثر** في المؤسسات أو الشركات أو كلما كان هناك **فشل من قبل المراجع** .

ماذا يقصد بفجوة التوقعات ؟؟

- عرفا البعض بأنها الفرق بين مستوى أداء المدقق المتوقع كما يتصوره المدقق من جهة وكما يتصوره مستخدمو البيانات المالية من جهة أخرى .

فجوة التوقعات :

ماذا يقصد بفجوة التوقعات ؟؟

- **وعرفها أخر بأنها فجوة الجهل** (بسبب ارتباطها بمدى الإدراك لدى المجتمع) .

كيف يمكن حل مشكلة عدم الإدراك لدى المجتمع ؟

- **وعرفها أخر بأنها تمثيل للشعور بأن أداء المدققين يتباين مع معتقدات ورغبات المنتفعين من عملية التدقيق .**
- **وعرفها آخرون بأنها تنقسم إلى قسمين رئيسيين هما فجوة المعقولية وهي المرتبطة بفجوة الجهل ، وفجوة الأداء التي تعود إلى عجز في معايير التدقيق وضعف في أداء المدققين**

فجوة التوقعات :

ماذا يقصد بفجوة التوقعات ؟؟

- وذكر آخر بأن فجوة التوقعات تتمثل في الفرق بين ما يعتقده الجمهور ومستخدمي البيانات المالية بأن المدققين والمحاسبين مسئولون عن تحقيقه وما يعتقده المدققون أنفسهم بأنه من مسؤوليتهم.

أين يقع الاختلاف بين الجمهور والمدققين ؟؟

الفجوة والاختلاف يقع بين ما يتوقعه الجمهور من المدقق وبين ما يفهمه ويدركه المدققون من أهداف للتدقيق

كيف يفهم المدققون أهداف وحقيقة التدقيق:

المدققون يدركون ويفهمون التدقيق كما يلي :

A. التدقيق لا يعتبر علماً دقيقاً يعطي صورة بنسبة 100% عن مدى دقة وصحة المعلومات الواردة في التقارير المالية كما يظن الجمهور.

B. التدقيق عملية تتم في ضوء معايير التدقيق وتعتمد على الحكم المهني للمدقق كثيراً .

C. عملية التدقيق هدفها الخروج بتأكيد معقول عن حقيقة وعدالة البيانات وليس عن مدى صحتها المطلقة .

D. التدقيق يزود المجتمع بتأكيد معقول وليس مطلق .

E. يستخدم المدققين مفاهيم تتسم برمزيتها وقد يفسرها المجتمع بطرق عديدة مثل العدالة والتمثيل الصادق .

فجوة التوقعات والمهنة :

إلى أي مدي تؤثر فجوة التوقعات على مهنة التدقيق ؟ وماذا تصنع المهنة لعلاج ذلك ؟؟

تؤثر فجوة التوقعات على مهنة التدقيق من حيث حاجة المجتمع لهذه المهنة وهذا قد يؤدي إلى عدم الاعتماد على تقارير المدققين وبالتالي الإضرار بسمعة المهنة بشكل عام ويؤدي ذلك إلى التحول لنوع آخر من الخدمات التي قد تكون مفيدة .

وحتى تستطيع المهنة تجنب ذلك فإنها ترد على كل التساؤلات التي تثار محاولة تضييق الفجوة المتوقعة وتهتم الجهات المهنية بذلك .

فجوة التوقعات والمهنة :

أيهما أفضل في تقليل الفجوة بين المجتمع والمدققين التركيز على تثقيف المجتمع أم على تقرير المدقق ؟؟

لقد ركزت مهنة التدقيق على أسلوب واحد في التخلص من التساؤلات حول فجوة التوقعات وهو التنصل من كثير من المسؤوليات ، وحاولت التركيز على تثقيف المجتمع (فجوة الجهل) حيث اعتبرت أن جهل المجتمع بطبيعة المهنة وواجبات ومسؤوليات المدقق هو سبب هذه الفجوة ، وأهملت الجانب الأهم وهو تقرير المدقق ومعايير التدقيق .

إذا الفجوة تتعلق بالأداء المهني وإدراك المجتمع ، وحتى تستمر المهنة وتنجح في تقليص فجوة التوقعات لا بد لها أن تقبل توقعات المجتمع وتلبيها قدر الإمكان ، وأن هذه التوقعات والرغبات غير محدودة ومتجددة وفيها نوع من التضارب ، وقد يتطلب ذلك إعادة صياغة وتنظيم المهنة والمؤسسات المهنية فالتدقيق مهنة تتأثر وتؤثر في المجتمع فهي عملية بناء اجتماعي .